الفصل الخامس: السياسة النقدية وعلاج التضخم

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية

أولا: مفهوم السياسة النقدية: حظيت السياسة النقدية باهتمام العديد من المفكرين الاقتصادين والذين تعددت تعاريفهم للسياسة النقدية حسب تنوع الفكر الاقتصادي لهم، من جملة هذه التعاريف نستعرض التالي:

تعرف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد من قبل السلطة النقدية بهدف التحكم في حجم المعروض النقدي بما يحقق الاستقرار النقدي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها: العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

يمكن القول بأن السياسة النقدية عموما تعني:

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية؛
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية ومنه التأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية؛
- يكون التأثير على المعروض النقدي من خلال أدوات معينة بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف للعملة المحلية؛
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.
- تكون السياسة النقدية قابلة للرقابة، فعادة ما يتم وضع مجال زمني لتتبعها والتأكد من فعاليتها على تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانيا: أنواع السياسة النقدية: هناك نوعان من السياسة النقدية التي يمكن للدول اتخذها بناء على الأهداف المراد تحقيقها، حيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن الأخرى، إضافة للسياسة النقدية المختلطة.

أ/السياسة النقدية التوسعية: يتم اللجوء إلى هذه السياسة لعلاج مشاكل الركود أو الانكماش الاقتصادي حيث يعمل البنك المركزي على زيادة حجم المعروض النقدي من خلال تشجيع الائتمان ورفع حجم وسائل الدفع وتخفيض معدلات الفائدة بما يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي بما يرفع من حجم الاستثمارات وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي التقليص من حدة البطالة.

ب/السياسة النقدية الانكماشية: يتم اللجوء إلى هذه السياسة لعلاج مشكلة التضخم حيث يعمل البنك المركزي على التقليل من حجم المعروض النقدي من خلال تقييد الائتمان والتقليل من حجم وسائل الدفع والرفع من معدلات الفائدة بما يشجع الأفراد على الادخار والتقليل من حجم الاستهلاك.

ج/السياسة النقدية المختلطة: تكون هذه السياسة في الدول النامية والتي تعتمد اقتصادياتها على الموارد زراعية موسمية وتعتمد على تصدير المواد الأولية، في هذا النطاق يعمل البنك المركزي على زيادة

حجم وسائل الدفع (سياسة نقدية توسعية) عند مرحلة بدأ الزراعة وتمويل المحصول، ومن ثم التقليل من حجم وسائل الدفع (سياسة نقدية انكماشية) عند مرحلة بيع هذا المحصول في محاولة لحصر التخم وربط وسائل الدفع مع التغيرات الموسية.

المحور الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

أولا: أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي والتي يمكن تقسيمها إلى: الأهداف الأولية؛ الأهداف الوسيطية؛ الأهداف النهائية نوضحها على النحو التالي:

1. الأهداف الأولية: هي متغيرات يسعى البنك المركزي للتحكم فيها من أجل التأثير على الأهداف الوسيطية، وتتكون الأهداف الأولية من متغيرين أساسين وهما:

أ/مجمعات الاحتياطات: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية؛ ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في هذه المجاميع، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

ب/أحوال سوق النقد: يشير هذا المصطلح إلى مدى تجاوب ومرونة أسواق الائتمان والنظام المصرفي من حيث قوة المقترضين وموقفهم من السرعة والإبطاء في معدل نمو الائتمان ومدى سيطرة البنوك ومؤسسات الاقتراض في فرض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى على المقرضين.

2. الأهداف الوسيطية: هي عبارة عن متغيرات يمكن للسلطات النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها، ومن المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

أ/سعر الفائدة: حيث يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقي تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار.

ب/سعر الصرف: يمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى وقد يكون عاملا مهما لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

ج/المجمعات النقدية (العرض النقدي): هي مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الاعوان الاقتصادين المحليين على الإنفاق، كما يرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد

ودرجة تطوره، يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك القدرة على تحديده إحصائيا، فتحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية وذلك بسبب تغير سرعة تداول النقود نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية.

3. <u>الأهداف النهائية</u>: تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

<u>أ/تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار</u>: تبرز أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فعدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار يعرض البنيان الاقتصادي إلى أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، لذلك يجب ان تسعى السلطات النقدية إلى التحكم في كمية المعروض النقدي بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.

<u>ب/تحقيق التشغيل الكامل (العمالة الكاملة)</u>: يقصد بالعمالة الكاملة تحقيق الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، حيث تلعب السياسة النقدية دورا فعالا في تخفيض معدلات البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال من خلال زيادة حجم المعروض النقدي بما يخفض من أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك وبالتالي التخفيض من معدلات البطالة.

<u>ج/تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات</u>: تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، واتباع نظام سعر صرف مناسب يعمل على تشجيع الصادرات والحد من الواردات.

<u>د/تحقيق النمو الاقتصادي</u>: تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على الائتمان وحجمه وتكلفته في دفع عجلة النمو الاقتصادي والذي يعني الزيادة المستمرة في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للبلد، حيث يستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية بإمكانها الإبقاء على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.

<u>ثانيا: أدوات السياسة النقدية</u>: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك عن طريق السلطة النقدية، ويمكن إبراز أدوات السياسة النقدية على النحو التالي.

1. <u>الأدوات الكمية</u>: إن الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية هو التأثير على كمية أو حجم الائتمان بغض النظر عن أوجه استعمالاته، بمعنى التأثير على عمليات الإقراض والاقتراض بما ينعكس على عرض النقود وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية سواء بطريقة توسعية أو تقييدية، وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية فيما يلي:

<u>أ/ سياسة سعر إعادة الخصم</u>: ويقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ومالية، حيث تقوم النبوك التجارية

بإعادة خصم هذه الاوراق بهدف الحصول على السيولة النقدية لغرض استخدامها في منح المزيد من القروض والتسهيلات الائتمانية.

تختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة؛
- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد؛
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل؛
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل؛
- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

يوثر سعر إعادة الخصم على حجم المعروض النقدي وفقا لوضع الاقتصاد الوطني، فإذا كان الاقتصاد يعاني من معدلات التضخم مرتفعة يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية من قبل البنك المركزي من خلال الرفع من سعر إعادة الخصم على البنوك التجارية وبالتالي تقل رغبة البنوك في الاقتراض مما ينعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة وهذا ما يؤدي بدوره إلى تقليل الطلب على النقود في الاقتصاد، وطبعا العكس صحيح في حالة الكساد.

تتوقف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم على عدة عوامل منها:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية؛
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعني عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية؛
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ب/سياسة معدل الاحتياطي القانوني: هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي بدون فوائد، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند الضرورة، ولقد كان الهدف الأساسي من استخدام هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي قد تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على حجم السيولة النقدية وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية.

يوثر معدل الاحتياطي القانوني على حجم المعروض النقدي وفقا لوضع الاقتصاد الوطني، فإذا كان الاقتصاد يعاني من معدلات التضخم مرتفعة يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية من قبل البنك المركزي من خلال الرفع من نسبة الاحتياطي القانوني بما يحد من قدرة البنوك في منح القروض وبالتالي الحد من خلق نقود إضافية في الاقتصاد بما يساعد على الحد من معدلات التضخم، وطبعا العكس صحيح في حالة الكساد.

تعتبر سياسة تغيير معدل الاحتياطي الإجباري سهلة التطبيق وسهلة الإدارة لاسيما إذا كانت تطبق على جميع البنوك وجميع أنواع الودائع بما لا يؤثر على المنافسة فيما بين البنوك، إلا أن هذه الأداة قد تكون غير فعالة في الحالات التالية:

- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد؛
- إن النجاح في استعمال هذه الأداة مرهون بحجم الاحتياطات النقدية المتوفرة بما يؤهلها للاستمرار في التوسع في عملياتها الائتمانية والمالية حتى مع رفع نسبة الاحتياطي القانوني؛
- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها.

ج/سياسة عمليات السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة من خلال السوق الذي يجمع أطراف متعددة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى والأفراد لذلك تسمى بسياسة السوق المفتوحة.

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية ودفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، سترتفع احتياطاتها النقدية، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، والعكس صحيح تماما في حالة التضخم.

إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان المصرفي، بمعنى أن البنك المركزي يمتلك المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء، إلا انه في المقابل يتوقف نجاح هذه الأداة على ما يلي:

- ضرورة وجود عدد كافي من الأوراق المالية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء؛
- يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة؛
- مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة.

2. الأدوات الكيفية (النوعية): كما سبق الإشارة إلى أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية تهدف للتأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية بصفة عامة دون تمييز، بما قد يضر ببعض

الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وبالتالي يمكن القول بأن الأدوات الكيفية للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي تهدف للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية بما يترك أثره على النشاط الاقتصادي وتنظيم عمليات الاستثمار وتوجيهه، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ/ سياسة تأطير القروض (تخصيص الائتمان): هي إجراء تنظيمي تلجأ إليه السلطة النقدية في حالة سيادة معدلات عالية من التضخم وذلك بتحديد سقوف لتأطير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة بحيث لا تتجاوز القروض الممنوحة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، بما يسمح بالتأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود أي منح القروض من طرف البنوك التجارية.

في ظل هذه السياسة وخلال فترات التضخم يتم منح القطاعات الاقتصادية حسب الأولوية، إذ يتم التفريق بين القطاعات المسببة للتضخم والتي لم تتسبب فيه، كما يمكن أن يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض فقد يتم تقييد بعض القروض سواء القروض قصيرة الأجل أو المتوسطة وطويلة الأجل، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الادخارات.

ب/ السياسة الانتقائية للقروض: تتضمن الرقابة الانتقائية تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات معينة دون أخرى، فالسياسة الانتقائية للقروض تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته والجهة التي يوجه إليها، وتتمثل أهم محددات هذه السياسة فيما يلي:

- التمييز في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة حسب القطاعات ذات الأهمية مثل قطاع التصدير؛
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على البضائع؛
- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها؛
- اشتراط الموافقة المسبقة للبنك المركزي على منح القروض عندما تتجاوز السقف المحدد؛
- إعادة خصم الأوراق التجارية فوق السقف المحدد بهدف تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية؛
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، حيث يشترط البنك المركزي مسبقا للحصول على إجازات الاستيراد او التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة من قبل المستوردين لديه لمدة محددة وهي طريقة لتقييد الاستيراد في حالة العجز في ميزان المدفوعات؛

- النسب الدنيا للسيولة حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسب دنيا من السيولة يتم تحديدها، وهذا نظرا لتخوف السلطات النقدية من خطر الافراط في الاقتراض من البنوك التجارية.

يتطلب نجاح الأدوات الكيفية للسياسة النقدية ضرورة توفر رقابة نقدية مركزية من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية، كما يختلف استعمال هذه الأدوات في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لعدة اعتبارات منها مرونة الجهاز الإنتاجي أو جموده تشجيع الطلب الاستهلاكي أو الحد منه.

ومن بين إيجابيات الأدوات النوعية أو الكيفية للسياسة النقدية ما يلي:

- تستعمل لتجنب التأثر الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية للسياسة النقدية؛
- تسمح بمراقبة المصدر الأول لخلق ومراقبة الكتلة النقدية؛
- تبدو فعاليتها في توزيع القروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- تعتبر أدوات مكملة للأدوات الكمية.

في المقابل قد يؤخذ على الأدوات النوعية للسياسة النقدية ما يلي:

- تؤدي إلى خفض درجة المنافسة فيما بين البنوك التجارية كما أنها تؤدي إلى تحديد نشاطها؛
- تراقب هذه الأدوات فقط القروض الموجهة للاقتصاد ولا تتعدى للمقابلات الأخرى للكتلة النقدية مثل القروض الموجهة للخزينة العمومية أو الذمم على الخارج؛
- أظهرت هذه الأدوات عدم فعاليتها في الدول المتقدمة ذلك أن الجزء الأكبر من القروض يمكن الحصول عليه من خارج النظام المصرفي (الأسواق المالية)؛
- عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية نتيجة للتمييز بين القطاعات الاقتصادية بمعنى توجيه الائتمان إلى القطاعات ليست بالضرورة الأكثر كفاءة؛
- قد يصعب التأكد من المقترضين يستعملون القروض في الغرض المطلوب.

3. <u>الأدوات المباشرة:</u> يقصد بها مجموعة الأنشطة والتدابير المباشرة التي يتخذها البنك المركزي اتجاه المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية، بمعنى تدخل البنك المركزي بنفسه وبوسائله الذاتية للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه نحو الاتجاه المرغوب فيه، ويلجأ البنك المركزي لاستعمال هذه الأدوات في حالة إذا لم تستطع الأدوات الأخرى للسياسة النقدية تحقيق الأهداف المرجوة لأن كل من الأدوات الكمية والنوعية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى استجابة البنوك التجارية لها، أو بهدف التدخل المباشر لتعزيز الرقابة الكمية والكيفية، وتتمثل أدوات السياسة النقدية المباشرة فيما يلي:

<u>أ/الاقناع الأدبي</u>: يتخذ هذا الأسلوب صورة اجتماعات دورية بين قادة البنك المركزي وقيادات البنوك التجارية بغرض الاقناع ولتنفيذ أهداف السياسة النقدية التي يهدف البنك المركزي إلى تحقيقها.

<u>ب/اصدار التوجيهات والأوامر</u>: وتعني قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية وتوجيهها نحو السياسة التي يجب إتباعها في علاقتها الائتمانية مع الأفراد

والمتعاملين كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم أو نوعه أو كيفية استخدامه، وبهذه الوسيلة فإن النك المركزي يضمن تسريب كمية المرغوبة من النقد في التداول فضلا عن الاتجاهات التي يرغب ولا يرغب فب استخدام التمويل فيها بما يؤهله إلى فرض رقابة مباشرة ومضمونة على السياسة الائتمانية المنفذة.

ج/القيام بعمليات التفتيش والرقابة على أعمال البنوك التجارية: حيث يقوم البنك المركزي بعمليات التفتيش المباشر على أعمال البنوك التجارية بشكل دوري (شهري؛ سنوي) حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من قبل البنك المركزي، كما يتلقى بدوره تقارير عن أنشطة البنوك السنوية والتي تبين حالة السيولة لديها وحجم القروض والودائع لديها.

د/قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في الدول التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية قليلة الأثر، حيث يقوم البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية على أداء بعض الأعمال المصرفية سواء بصفة دائمة أو استثنائية خاصة تقديم القروض المصرفية لبعض القطاعات الاقتصادية الأساسية.

ثالثا: آثار السياسة النقدية: يمكن تحديد الأثار الإيجابية والسلبية للسياسة النقدية على النحو التالي:

1. **الأثار الإيجابية للسياسة النقدية:** نستعرضها على النحو التالي:

- وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها قيد التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود الأفعال؛
- التحكم في المعروض النقدي وبمعدلات نموه ضمن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية عن طريق السيطرة على الاحتياطات النقدية للبنوك والتأثير عليها بما يحقق نجاحها؛
- المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بحشد المدخرات وتشجيع الاستثمارات من أجل تحقيق الاستقرار في سعر الفائدة وذلك بتضييق هامش سعر الفائدة إذا كان مرتفعا؛
- قدرتها على السيطرة على المشكلات الاقتصادية المعاصرة وذلك من خلال التحكم بمشكلة البطالة وكذلك معدلات التضخم.

2. **الأثار السلبية للسياسة النقدية:** تتمثل فيما يلي:

- توجيه بعض الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة وهذا ما يؤثر على إعاقة عملية التنمية الاقتصادية؛
- تقليص فرص القطاعات الإنتاجية من الحصول على التمويل اللازم لها وذلك بسبب قلة السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية؛
- إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى إحباط المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التسهيلات المقدمة من قبل البنوك.

المحور الثالث: مفهوم التضخم أسبابه وأثاره

أولا: مفهوم التضخم: يعرف **كينز** التضخم بأنه: الزيادة في حجم الطلب الكلي في مقابل العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق الكلي بما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

يعرف التضخم على أنه: ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في قيمة الحقيقية النقود، ويصبح التضخم أكثر اتساعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.

كما يمكن تعريف التضخم على أنه: ارتفاع غير متوقع في الأسعار كما يتولد عنه زيادة حجم تيار الانفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات، كما أن هناك عوامل تزاول تأثيرا مباشرا على المستوى العام للأسعار وهي: كمية النقود؛ الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق؛ سرعة تداول النقود.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن التضخم يتميز بالخصائص التالية:

- التضخم هو الزيادة كمية النقود المتداولة، بمعنى أنه لابد أن يصاحب التضخم زيادة في كمية النقود، ولكن في المقابل ليست كل زيادة في كمية النقود المتداولة هي تضخم؛
- التضخم هو ظاهرة تتصف بالاستمرار وغير قابلة للرجوع وتشمل جميع القطاعات؛
- المظهر الأساسي للتضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛
- التضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي، ذلك أن كل زيادة في حجم النقود المتداولة سوف تتجه بالدرجة الأولى نحو السوق بحثا عن السلع والخدمات؛
- تراجع في حجم العرض الكلي، حيث تكون مرونة العرض المحلي ضعيفة أو منعدمة نتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب المتزايد؛
- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ثانيا: أنواع التضخم: تتعدد أنواع التضخم وتختلف باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، وفيما نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم.

1. **من حيث تحكم الدولة في جهاز الأسعار:** هناك نوعين أساسين وهما:
   أ/التضخم المكبوت (غير الظاهر؛ المقيد):
   ب/التضخم المكشوف (الظاهر؛ غير المقيد):
2. **من حيث حدة الضغط التضخمي:** حسب هذا المعيار يقسم التضخم إلى ثلاث أنواع وهي
   أ/التضخم الزاحف:
   ب/التضخم العنيف:
   ج/التضخم الجامح:
3. **من حيث مصدر الضغط التضخمي:** والذي يشمل الأنواع التالية:
   أ/ التضخم بفعل جذب الطلب (التضخم الطلبي):
   ب/التضخم بفعل جذب التكاليف (تضخم التكلفة):
   ج/التضخم المستورد:

ثالثا: أسباب التضخم: يمكن تقسيم أسباب التضخم إلى قسمين أساسين وهما: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.

1. العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع: هذا الاتجاه يوضح بان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في حجم العرض الكلي، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

أ/زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري

ب/التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك:

ج/العجز في الموازنة العامة:

د/تمويل العمليات الحربية:

هـ/الارتفاع في مستويات الأجور:

و/التوقعات والعوامل النفسية:

2. العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: حيث يتم تفسير التضخم من جانب العرض الكلي وإرجاعه إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار والناتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيير في حجم الطلب الكلي، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ/الوصول لمرحلة التشغيل الكامل:

ب/عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

ج/ارتفاع مستويات الأجور (التضخم اللولبي أو الحلزوني):

د/ارتفاع أسعار الواردات:

هـ/قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار:

رابعا: أثار التضخم: يؤدي التضخم إلى حدوث انعكاسات وتأثيرات جانبية تؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية السائدة في اقتصاد ما، ويمكن توضيح هذه الأثار على النحو التالي.

3. الأثار الاقتصادية للتضخم: من بين الأثار الاقتصادية للتضخم نذكر ما يلي:

أ/أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:

ب/أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

ج/أثر التضخم على سعر الصرف:

4, الأثار الاجتماعية للتضخم: يوثر التضخم بصورة واضحة على عملية توزيع الدخول حيث يتم توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول المنخفضة بما يؤدي إلى الاختلال في العلاقات الاجتماعية وتعميق الفجوة والصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.